لخروج امر الغائب والمتكلم بحذف التاء نحو قوله تعالى فلتفرحوا فهي قراءة على
صيغة المخاطب ومجهول امر المخاطب وبني الامر بالصيغة عند البصرية لزوال
موجب الاعراب اعني المشابهة التامة للاسم بحذف التاء على السكون في
المفرد الصحيح وجمع المؤنث لكونه اصلا في البناء وحرك عند لحوق ضمير الفاعل
الساكن بحركة تجانسه وانما حذف الآخر في المعتل للتخفيف فيما كثر استعماله
وهو السبب في تجدد الصيغة لهذا الامر دون الغائب والمتكلم وقيل وبقي ما قبل
اصل افعل لتفعل بالاتفاق اذ الطلب مفهوم من اللام لكنها منوية مقدرة
عند الكوفية فيكون مجزوما ومنسية عند البصرية فيكون موقوفا فلا حذف في الفرع
وانما لم يعد بعد زوال الجازم لما مر فعل ما معمول لم يسم لم يذكر ظاهرا
ولا مضمرا بارزا ولا مستكنا فاعله اي فاعل ذلك المفعول ما جعل نسب
نسبة تامة او على وجه القيام الى المفعول في الاصل كضرب عمرو في ضرب زيد
عمرا فان نسبة الفعل الى عمرو في الاول تامة دون الثاني وان نسبة المعلوم الى
المفعول وقوعية ونسبة المجهول قيامية والفعل مطلقا لو توقف تعقله
اي تعقل مضمونه على متعلق وهو غير الفاعل في اصطلاح النحاة فالفعل متعد
كضربت زيدا والا اي وان لم يتوقف تعقله على متعلق فالفعل غيره اي غير
متعد كذهب زيد قال الرضي فعلى هذا يدخل نحو قرب وبعد وخرج في المتعدي مع
كونها لوازم والاولى ان يرسم المتعدي بانه الذي يصح ان يشتق منه اسم مفعول
ويرسم اللازم بانه الذي لا يصح ان يشتق منه ذلك بغير واسطة الجار وقد يتعدى
الفعل الى اثنين ثانيهما معموله الثاني غير الاول ذاتا كاعطى او غيبه وهو باب
علم وبعض الى ثلثة مفاعيل كاعلم واري وهما اصلان في هذا القسم فكانهما
كانا قبل ادخال الهمزة متعديين الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعول آخر
يقال له المفعول الاول وانبأ ونبأ واخبر وحدث وهذه الاربعة ليست اصلا بل
بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام والمفعول الاول لها اي لهذه الافعال المتعدية
الى ثلثة مفاعيل كمفعول اعطيت في جواز الاقتصار عليه والاستغناء عنه وكونهما
والمفعول الثاني والثالث كمفعولي علمت في وجوب ذكر احدهما عند ذكر الآخر

الآخر وجواز تركهما معا وغيرها من خصائص افعال القلوب اي افعال
اصطلاحية دالة على احوال القلوب من العلم والظن فانهما اما كيف او اضافة
او انفعال لا فعل وتأثير ويمكن ان يراد بالفعل القائم بالغير فيكون من باب
تسمية الشيء باسم جزء مدلوله وهي اي افعال القلوب ظننت وحسبت وخلت
هذه الثلثة للظن وزعمت مشترك بين الظن والعلم وعلمت ورأيت ووجدت
وهذه الثلثة للعلم تنصب استيناف او خبر افعال القلوب فالجملة معترضة
او خبر ثان او خبر محذوف جزئي الجملة الاسمية على ان كل واحد معمول له
وخصت هذه الافعال اي ميزت من بين الافعال بانه اي انك اذا ذكرت احدهما
اي احد المعمولين ذكر المعمول الآخر ان اراد الذكر اللفظي فالحكم اكثري
لانك اذ قد ورد الحذف مع القرينة في قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما
آتيهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة الغيبة فالمفعول الاول محذوف اي
لا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم ووجه الغلبة كونهما بمنزلة اسم واحد اذ
المفعول به في الحقيقة مضمون الثاني مضافا الى الاول فقدم علمت زيدا قائما
عرفت قيام زيد وعدم لزوم كون الاول شيئا في حكمه من كل وجه وان اراد ما
يعم التقديري فالحكم كلي اذ هما جزءا الكلام لكونهما مبتدأ وخبرا في الاصل فاذا لم
يتلفظ احدهما فلابد من التقدير مع القرينة ولا يجوز الحذف نسيا بخلاف باب
اعطيت فان حذف احد مفعوليه تقديرا ونسيا كثير واما حذف المفعولين
معا فمشترك بينهما تقديرا كان نحو من يسمع يخل وسائل زيد عمرا درهما فاعطى او نسيا
كقوله تعالى هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون وفلان يعطي ويمنع وهذا
هو الصحيح وقال بعضهم لا يجوز الحذف نسيا في مفعولي باب علمت لعدم الفائدة
اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم وظن وهذا انما يفيد نفي الجواز عند ارادة الخبر
عن مضمونه الخصوصي الا ترى ان علماء المعاني اوردوا الآية مثالا للتنزيل منزلة
اللازم فلو حمل العلم فيها بمعنى المعرفة فيقول العلة مشتركة وقد ينفي العلم بضرب
من التجوز وجواز الالغاء عطف على انه اذا ذكر اي خصت هذه الافعال
بجواز العمل لكونها افعالا والالغاء لاستقلال معموليها كلاما ما لم تتقدم هذه الافعال

ان كان العلم بالصورة اي كان علم العقل [illegible] الصورة [illegible]

[illegible]

مخطوطات جامعة الرياض

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)